موقف الإمام الزمخشري من شفاعة النبي ﷺ لأصحاب الكبائر
دراسة تحليلية

The Position of Imām al-Zamakhsharī regarding the Intercession of the Prophet (s.a.w.) for those who committed Major Sins

An Analytical Study

Pandangan Imām al-Zamakhsharī mengenai Syafaat Rasul (s.a.w.) untuk mereka yang melakukan dosa-dosa besar

Satu Kajian Analitikal

رضوان جمال الأطرش*، ولقمان الحكيم**

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى دراسة موقف الإمام الزمخشري من شفاعة النبي ﷺ لأصحاب الكبائر، وبيان أدلته ومناقشتها من خلال كتابه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. وهذا البحث يعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على الآيات القرآنية ذات الصلة بموضوع الشفاعة، ثم الرجوع إلى كتب التفاسير المعتبرة وبعض الأحاديث النبوية الصحيحة، والنظر في كل ما ورد ذكره من الشفاعة. واستخدم الباحثان أيضًا المنهج التحليلي، وذلك بدراسة تحليلية لكل المعلومات الواردة في هذه القضية، واستنباط موقف واضح للإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف من قضية الشفاعة؛ لأنه كان يؤوّل الآيات القرآنية

* أستاذ مشارك بقسم دراسات القرآن والسنة، في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

** طالب ماجستير في قسم دراسات القرآن والسنة، في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وفقَ مذهبه وعقيدته الاعتزالية. ومن أهمّ النتائج التي توصل الباحثان إليها أن الإمام الزمخشري يرى أن الشفاعة المذكورة في الكتاب ليست سوى رفع الدرجات وزيادة ثواب المشفوع فيهم من المؤمنين، أما العصاة وأصحاب الكبائر، فهم في نار جهنم خالدون فيها أبدًا. وهذا مخالف لإجماع أهل السنة والجماعة الذين يعتقدون أن الشفاعة حاصلة لا ريب فيها لأهل الكبائر من المؤمنين إذا ماتوا على التوحيد.

الكلمات المفتاحية: الإمام الزمخشري، الشّفاعة، أصحاب الكبائر، الدنيا، الآخرة.

Abstract

This research examines the position of Imām al-Zamakhsharī regarding the intercession of the Prophet (s.a.w.) for those who committed major sins. It evaluates the evidence and presented in his al-Kashshāf ‘an Ḥaqā͗iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl wa-‘Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Ta’wīl. The research uses the inductive approach to examine interpretation of Qur’anic verses relevant to the subject of intercession. It then refers to recognised written interpretations and authentic hadiths that address the issue of intercession. The researchers also used the analytical method to examine and ascertain the position for Imām al-Zamakhsharī who is known to have interpreted Qur’anic verses according to his Mu‘tazilite views. Among the most important findings of this research is that Imām al-Zamakhsharī believed that the intercession mentioned in the Qur’an refers only to the elevation in status and increase in reward for the believers, whereas the transgressors and those who committed major sins will remain forever in the Hellfire. This is contrary to the consensus of the Sunnis who believe that the intercession includes those with major sins from among the believers who died in a state of tawḥīd.

Keywords: Imām al-Zamakhsharī, Intercession, Major Sins, This World, the Afterlife.

Abstrak

Kajian ini menyelidiki pandangan Imām al-Zamakhsharī mengenai syafaat Rasul (saw) untuk orang-orang yang melakukan dosa-dosa besar. Ia menilai bukti yang dibentangkan di dalam bukunya al-Kashshāf ‘an Ḥaqā͗iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl wa-‘Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Ta’wīl. Kajian ini menggunakan pendekatan induktif untuk mengkaji tafsiran ayat-ayat al-Quran yang berkaitan dengan syafaat. Ia kemudiannya merujuk kepada tafsiran penulisan yang diiktiraf dan hadis-hadis sahih yang menangani isu syafaat. Para pengkaji juga menggunakan kaedah analitikal untuk mengkaji dan menentukan pandangan bagi Imām al-Zamakhsharī yang dikenali untuk pentafsiran ayat-ayat al-Quran mengikut pandangan Mu'tazilah beliau. Antara hasil penemuan yang paling penting dalam kajian ini adalah kepercayaan Imām al-

Zamakhsharī bahawa syafaat yang dinyatakan di dalam Al-Quran hanya merujuk kepada peningkatan darjat dan ganjaran bagi orang yang beriman, manakala orang-orang yang melampaui batas dan melakukan dosa besar akan kekal di dalam neraka buat selama-lamanya. Ini bercanggah dengan konsensus para Sunni yang percaya bahawa syafaat itu merangkumi mereka yang melakukan dosa-dosa besar di antara orang-orang beriman yang meninggal dunia dalam keadaan tawḥīd.

Kata Kunci: Imām al-Zamakhsharī, Syafaat, Dosa-dosa Besar, Dunia, Akhirat.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين. والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد النبي الأمين بعثه الله رحمةً للعالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، بلَّغ الرسالة وأدَّى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة حتى أتاه اليقين. أما بعد!

فمن المواضيع المهمّة التي ذكرها القرآن الكريم، موضوع الشفاعة. ويقصد بالشفاعة "أن ينفع الإنسان غيره أو أن يدفع عنه مضرة"[1]، أو هي "التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة، فتكون الشفاعة دائرة على أمرين: جلب المنفعة ودفع البلاء"[2].

ومن الآيات القرآنية التي تدل على إثبات الشفاعة: قوله ﷻ: ﴿**قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [الزمر:44]، ﴿**مَن ذَا**

---

[1] القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم حققه وقدم له: عبد الكريم عثمان، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 1416هـ/1996م)، ص688.

[2] محمد الصالح العثيمين، **شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، (الرياض: دار ابن الجوزي، ط7، 1424ه/2003م)، ص406.

الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة:255]، **﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾** [الأنبياء:28]، **﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾** [الزخرف:86]، **﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** [مريم:87].

ومن جهة أخرى، هناك آيات قرآنية تدل على نفي الشفاعة، منها: قوله ﷻ: **﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾** [البقرة:48]، **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾** [البقرة:254]، **﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾** [الشعراء:100]، **﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾** [غافر:18]، **﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾** [المدثر:48].

ومن المفسرين الذين اهتمّوا بهذه القضية المهمّة الإمام الزمخشري، وهو أبو القاسم محمود بن عمر "جار الله"، كان حنفي المذهب، معتزلي العقيدة. ولد في خوارزم سنة 467هـ، وتوفي في جرجان سنة 538هـ[3]. وتفسيره الكشاف من أشهر كتب التفسير بالرأي[4]. وقد تأثر كثير من المفسرين بدقة بلاغته وفصاحته وبيان إعجاز القرآن في ذلك[5]. يقول الإمام الزمخشري في تفسير قوله ﷻ: **﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾** [البقرة:48]: "فإن قلتَ: هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة؟ قلتُ: نعم؛ لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقًا أخلّت به من فعل أو ترك، ثم نفى

---

[3] منيع عبد الحليم محمود، **مناهج المفسرين**، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ط1، 1978م)، ص105.

[4] مناع القطان، **مباحث في علوم القرآن**، (الرياض: منشورات العصر الحديث، د.ط، 1990م)، ص389.

[5] محمد علي أيازي، **المفسرون حياتهم ومنهجهم**، (طهران: الثقافة الإرشاد الإسلامي، د.ط، 1212هـ)، ص57.

أن يقبل منها شفاعة شفيع، فعلم أنها لا تقبل للعصاة. فإن قلتَ: الضمير في ﴿**وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾ إلى أي النفسين يرجع؟ قلتُ: إلى الثانية العاصية غير المجزى عنها، وهي التي لا يؤخذ منها عدل. ومعنى ﴿**وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾: إن جاءت بشفاعة شفيع لم يقبل منها. ويجوز أن يرجع إلى النفس الأولى، على أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها، كما لا تجزي عنها شيئًا، ولو أعطت عدلاً عنها لم يؤخذ منها"[6]. فهذا القول يدل على أن الإمام الزمخشري نفى الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر يوم القيامة، بينما أثبتها من المفسرين الإمام الطبري[7]، والرازي[8]، والقرطبي[9]، وابن كثير[10]، والبيضاوي[11]، وابن عاشور[12]، والشنقيطي[13]، وغيرهم.

---

[6] محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ/1998م) ح1، ص266.

[7] أبو جعفر محمد بن حرير الطبري ج**امع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية، ط1، 1422هـ/2001م) ح1، ص637.

[8] فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1401هـ/1981م) ح3، ص58.

[9] محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ/2006م) ح2، ص78.

[10] أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ/1999م) ح1، ص256.

[11] عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ص319.

[12] محمد الطاهر ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (تونس: الدار التونسية للنشر، د.ط، 1984م) ح1، ص485.

[13] محمد الأمين بن محمد الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت) ح1، ص90.

الشفاعة وأقسامها وآراء المتكلمين عنها

الشفاعة لغةً: الشفاعة مأخوذة من الشفع الذي هو ضد الوتر. وهو جعل الفرد زوجًا. يقال: كان وترًا، فشفعه من باب القطع، وتسمى الركعتين شفعًا. وقد تطلق الشفاعة في اللغة على الدعاء. والشفاعة كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره، وشفع إليه في معنى طلب إليه، والشافع الطالب لغيره يتشفع به إلى المطلوب، يقال: تشفعت بفلان إلى فلان فشفعني فيه[14]. قال الجرجاني: الشفع: الزوج وما يضم إلى الفرد، والشفاعة: السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجناية في حقه[15]. قال الراغب: الشفع: ضم الشيء إلى مثله، والشفاعة: الانضمام إلى آخر ناصرًا له وسائلًا عنه وأكثر ما يستعمل في انضمام من هو أعلى مرتبةً إلى من هو أدنى، ومنه الشفاعة في القيامة[16].

وسميت الشفاعة بذلك؛ لأن المشفوع له يأتي بالشافع ليطلب له مصلحة، فبعد أن كان واحدًا دخل معه الشافع فأصبحا شفعًا، فكأن الشافع ضم سؤاله إلى سؤال المشفوع له[17].

من خلال ما تقدم، يظهر لنا أنّ كلمة الشفاعة ومشتقاتها تحتوي على معنى الطلب، والسؤال، والضم، والزيادة، والدعاء، والإعانة، والوسيلة. فالطلب يكون في

---

14 محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ) ج8، ص184.

15 محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عميرة، (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1416هـ/1996م)، ص167.

16 أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، (بيروت: دار الشامية، ط3، 1423هـ/2002م)، ص457.

17 محمد السفاريني الحنبلي، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، د.ت) ج2، ص204.

الغالب عن طريق السؤال، وتكون نتيجته بضم شيء إلى آخر، وفيه زيادة وإعانة وتوسل.

والشفاعة اصطلاحًا: نختار منها الآتي:

1. قال أبو منصور الماتريدي: "الشفاعة هي ذكر محاسن أحد عند آخر ليقدر له عنده المنزلة والرتبة"[18].

2. تعريف ابن تيمية: "التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة، فتكون الشفاعة دائرة على أمرين: جلب المنفعة ودفع البلاء"[19].

وبعد دراسة كل هذه التعريفات الاصطلاحية للشفاعة، يمكن تلخيصها في تعريف أكثر شمولًا على الشكل التالي: هي طلب من الله ﷻ لنفع محتاج، أو دفع ضر عنه[20]. ولابدّ من شافع، ومشفوع له، ومشفوع فيه، ومشفوع إليه[21]، فهذه الأربعة هي أركان الشفاعة. فتكون دائرة على أمرين: جلب المنفعة ودفع المضرة[22].

أقسام الشفاعة

تنقسم الشفاعة باعتبار زمانها إلى قسمين:

أولًا: الشفاعة في الدنيا، وهي قسمان:

---

18 محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، **التوحيد**، تحقيق: فتح الله خليف، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، د.ط، د.ت)، ص366.

19 محمد الصالح العثيمين، **شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص406.

20 عبد القادر مصطفى عبد الرزاق المحمدي، **الشفاعة في الحديث النبوي**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1426هـ/2005م)، ص24.

21 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص688.

22 محمد الصالح العثيمين، **شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص406.

القسم الأول: الشفاعة الحسنة: وأقصد بالشفاعة الحسنة هي سؤال من عند سلطة في إسقاط الضرر عن المسلم. ويكون تحت القسم الدعاء للمؤمنين ومراعاة حقوقهم ودفع الشر عنهم وجلب الخير عنهم، ابتغاء وجه الله ﷻ دون أخذ رشوة من أجل ذلك وكانت في أمر جائز شرعاً[23]. ولهذا قال النبي ﷺ: «اشفعوا تؤجروا ويقضي الله ﷻ على لسان نبيه ما شاء»[24].

القسم الثاني: الشفاعة السيئة: هي سؤال من عنده سلطة في إيذاء مسلم وإيقاع الضرر عليه. ويكون بالدعاء على المؤمن وعدم مراعاة حقوقه وإنزال الشر عليه، ابتغاء أخذ رشوة يضيع من خلالها حق المسلم. والاستيلاء على ماله[25]. وقال السيوطي: "ذكر الناس عند السلطان بسوء وهي معدودة من الكبائر"[26]. وقد اشتملت هذه الآية على الشفاعتين، حيث قال ﷻ: ﴿**مَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا**﴾ [النساء:85]. وقد دلت الآية:

1. على مدح الشفاعة الحسنة الموصلة إلى الحق، وذم الشفاعة السيئة المقترنة بالرشوة والتعاون مع الباطل والإثم والعدوان، أو المسقطة لحدٍ من حدود الله ﷻ، أو المضيعة لحقوق العباد.

---

23 انظر: رضوان جمال حسين، **عرض منهجي في التفسير التحليلي: سورة النساء نموذجًا**، (كوالالمبور: مركز البحوث الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط1، 2004م)، ص309. بتصرف بسيط.

24 أخرجه البخاري في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، رقم الحديث: 1365. وأخرجه مسلم في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام، رقم الحديث: 6858.

25 انظر: رضوان جمال حسين، **عرض منهجي في التفسير التحليلي: سورة النساء نموذجًا**، ص309.

26 جلال الدين السيوطي، **الإكليل في استنباط التنزيل**، دراسة وتحقيق: عامر بن علي العراقي، (جدة: دار الأندلس الخضراء، ط1، 1422هـ/2002م) ج2، ص574.

2. على المسلم أن يهتم بقضايا إخوانه المسلمين، ويسعى في حلها، ولكن وفق ما شرع الله ﷻ.

3. من سنَّ حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سنَّ سيئةً فله وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة[27].

ثانيًا: الشفاعة في الآخرة، وهي قسمان:

القسم الأول: الشفاعة المنفية: وهي التي لم تتوافر فيها شروط الشفاعة، وهذه الشفاعة لا حقيقة لها ولا وجود لها، ومن صورها[28]:

1. شفاعة الآلهة التي عُبِدَت من دون الله ﷻ من قبل الكفار والمشركين، سواء أكان المرجو شفاعته ملكًا، أو نبيًا، أو صالحًا، أو دون ذلك من الجن أو الشياطين، أو الحيوانات أو الجمادات. وذلك لقوله ﷻ: ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ قُلْ لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا**﴾ [الزمر:43-44]. ولأن من عبد غير الله ﷻ يكون مشركًا كافرًا، ولا شفاعة لكافر.

2. الشفاعة بدون إذن من الله ﷻ للشافع، وعدم رضاه عن المشفوع له. وذلك لقوله ﷻ: ﴿**يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا**﴾ [طه:109]، وبهذا يظهر لنا أن الله ﷻ هو المسيطر وهو المهيمن يوم القيامة ولا يمكن لأحد أن يشفع لأحد إلا بإذنه ﷻ. وتصديق ذلك قوله ﷻ: ﴿**لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾ [غافر:16].

---

27 انظر: رضوان حمال حسين، **عرض منهجي في التفسير التحليلي: سورة النساء نموذجًا**، ص310.

28 موسى بن عبد القادر بن حابر أبو بكر الجزائري، **عقيدة المؤمن**، (د.م: د.ن، د.ط، د.ت)، ص124.

3. الشفاعة لمن مات على الكفر واستحق الخلود في النار. قال ابن حزم: "ومن الشفاعات التي أبطلها الله ﷻ هي الشفاعة للكفار الذين هم مخلدون في النار، قال ﷻ: ﴿**لَا يُخَفف عَنْهُم من عَذَابِهَا وَلَا يقْضِي عَلَيْهِم فيموتوا**﴾ [فاطر:36]"[29].

القسم الثاني: الشفاعة المثبتة: وهي التي توافرت فيها شروط الشفاعة. ومن شروط الشفاعة المثبتة، وهي:

الشرط الأول: الإذن من الله ﷻ، والدليل على ذلك قوله ﷻ: ﴿**مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾ [البقرة:255]. ومن خلالها يعتقد أن إذن الله ﷻ هو السبب في شفاعة الشافع.

الشرط الثاني: الرضا من الله ﷻ عن الشافع والمشفوع، والدليل على ذلك قوله ﷻ: ﴿**وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى**﴾ [الأنبياء:28]. أي لا يشفعون إلا لمن معه عمل مرتضى، وهو أن يرتضي رب العالمين له رباً، ولم يشرك به سبحانه، وهذا يظهر أن العبد هنا هو الفاعل، فثبت بهذا أنَّ الملائكة لا يشفعون إلا لمن ارتضى ربهم ﷻ[30]. يقول الباقلاني: "وإنما تدل هذه الآية على أنه لا شفاعة لكافر لأن الكافر لا طاعة معه"[31].

وقال أبو منصور الماتريدي: "لأن المرتضى هو ذو منزلة وقدر هو ممن تضمنته آية

---

[29] أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت) ج4، ص53.

[30] مجموعة من الباحثين، منهم: المدير العلمي للمشروع علي بن محمد العمران، آثَار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، وفق المنهج المعتمد: من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (رحمه الله ﷻ)، (د.م: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1434هـ) ج2، ص521.

[31] أبو بكر الباقلاني، **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1407هـ/1987م)، ص423.

شفاعة الملائكة"[32]. فالمرتضى يستحق شفاعة الملائكة والنبيين والصالحين له، وهذا من أعظم التكريم والتشريف للشافع والمشفوع.

لكنه قد ورد في صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري ﷺ في حديثه الطويل حين سأل رسول الله ﷺ هل نرى ربنا يوم القيامة: «وإذا رأوا أنهم قد نجوا، في إخوانهم يقولون: ربنا إخواننا، كانوا يصلون معنا، ويصومون معنا، ويعملون معنا، فيقول الله ﷻ: اذهبوا، فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ويحرم الله صورهم على النار، فيأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلى قدمه، وإلى أنصاف ساقيه، فيخرجون من عرفوا، ثم يعودون، فيقول: اذهبوا، فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا، ثم يعودون، فيقول: اذهبوا، فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا" قال أبو سعيد: فإن لم تصدقوني فاقرؤوا: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا**﴾ [النساء:40]، فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون»[33]. وعلى كل فإن الحديث دل على أنه سبحانه إذا رضي للعبد المذنب قولًا أو عملًا صالحًا فإنه يحصل له الإذن في الشفاعة، وهذا بالضبط معنى أن يرتضي الله ﷻ أن يشفع للعبد، فالفاعل هنا ربنا ﷻ.

الشرط الثالث: الموت على التوحيد من المشفوع لله ﷻ يقينًا وصدقًا، والدليل على ذلك قوله ﷻ: ﴿**وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [الزخرف:86]. وهذا شرط عظيم فليعتبر[34]، وقال البغوي: "وأراد بشهادة

---

[32] محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، **التوحيد**، ص366.

[33] أخرجه البخاري في، صحيحه، كتاب التوحيد، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [القيامة:23] رقم الحديث: 7439.

[34] أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، **الملل والنحل**، (د.م: مؤسسة الحلبي، د.ط، د.ت) ج1، ص36.

الحق قول لا إله إلا الله ﷻ كلمة التوحيد[35]، وهم يعلمون، بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم"[36] ذلك أن النطق بها من غير معرفة لمعناها ولا عمل بمقتضاها فإن ذلك غير نافع بالإجماع[37]. وبهذا قطعت كل أسباب الرجاء التي يمكن أن يستمسك بها المشركون في دخول الجنة، ومثلهم كمثل العنكبوت اتخذت بيتًا وان أوهن البيوت لبيت العنكبوت، قال ﷻ: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [العنكبوت:41] فمن استمسك بغير الله ﷻ في حال شدته وكربه إلا كمن يستمسك ببيت العنكبوت فإنه لا يجدي عنه شيئًا، وهذا بخلاف المؤمنين من أهل القبلة فإنهم لله ﷻ مخلصون وله في العمل مستسلمون وبالعروة الوثقى مستمسكون وهي العقد الوثيق المحكم في الدين التي لا انفصام لها لقوتها وثباتها[38].

الشرط الرابع: العهد ويقصد به العمل الصالح، قال ﷻ: ﴿**وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْدًا لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا**﴾ [مريم:86-87]. يعني إلا من اعتقد التوحيد عند الرحمن ﷻ وهي شهادة الحق ألا إله إلا الله ﷻ وحده لا

---

35 محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم** حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1415هـ/1994م) ج8، ص373.

36 أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، (تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1420هـ) ج4، ص171.

37 سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد**، تحقيق: زهير شاويش، (بيروت: دمشق: المكتب الإسلامي، ط1، 1423هـ/2002م)، ص51.

38 انظر: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، **التوضيح عن توحيد الخلاق في حواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، (الرياض: دار طيبة، ط1، 1404هـ/1984م)، ص93.

شريك له[39] وأخصَّهم بذلك الرسل عليهم السلام، وأتباعهم على درجاتهم[40]. قال ابن الوزير: "فإنه فسَّر العهد بتفسيرين لم يضعِّفْ واحدًا منهما: الأول: الإيمان والعمل الصالح، والثاني: قول لا إله إلا الله ﷻ، وإنما يكون قولًا ثانيًا من غير العمل الصالح، وقوى هذا التأويل بروايته لحديث العهد الصحيح عن النبي ﷺ، وليس فيه عملٌ، ولم يتأوله، ولا ضعَّفه"[41].

فعلى هذا، لا أحد يملك الولاية والقدرة على الشفاعة إلا الله ﷻ، وذلك لأن الله ﷻ أراد أن يثبت الملكية له ﷻ، بدليل قوله ﷻ: ﴿**لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾ [غافر:16] كما أراد أن يشحذ همم الناس للعمل الصالح، وعدم الاتكال على الشفاعات والتعلق بالأماني. وعليه، فمن تحققت فيه هذه الشروط، فسوف ينال الشفاعة بإذن الله ﷻ، وعليه لم يختلف علماء الأمة في ثبوت الشفاعة على الإجمال، وإنما خلافهم في جوازها للعصاة وأصحابِ الكبائر، والإمام الزمخشري من العلماء النوادر الذين نفوا الشفاعة لهم.

آراء المتكلمين في الشفاعة

تكاد تتفق آراء علماء أهل السنة والجماعة والمعتزلة في الشفاعة يوم القيامة، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر آراء العلماء التالية أسماؤهم:

---

39 أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، (بيروت: دار إحياء التراث، ط1، 143هـ) ج2، ص639.

40 عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ، **مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام**، عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل حمد، (د.م: وزارة الشؤن الإسلامية والأوقاف والدعوة والأرشاد، ط1، 1424هـ/2003م) ج3، ص428.

41 ابن الوزير، **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم** ج8، ص373.

أولًا: بعض أقوال علماء أهل السنة والجماعة

يكاد يتفق علماء أهل السنة والجماعة على الشفاعة لأنبياء الله ﷻ حق، لا مراء فيه يوم القيامة. وذلك لكل من عصى وارتكب كبيرة من الكبائر، وعلى كل نبدأ بعض الآراء على الشكل التالي:

يقول أبو الحسن الأشعري: "وقال أهل السنة والاستقامة بشفاعة رسول الله ﷺ لأهل الكبائر من أمته"[42]. ويقول ابن تيمية: "وأما الشفاعة يوم القيامة، فمذهب أهل السنة والجماعة، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم أن له شفاعات يوم القيامة خاصةً وعامةً، وأنه يُشفَّعُ فيمن يأذن الله ﷻ له أن يُشفَّعَ فيه من أمته من أهل الكبائر. ولا ينتفع بشفاعته إلا أهل التوحيد المؤمنون؛ دُون أهل الشرك ولو كان المشرك مُحِبًّا له مُعَظِّمًا له لم تنقذه شفاعته من النار وإنما يُنجيه من النار التوحيد والإيمان به"[43]. ولو استمررنا في ذكر علماء أهل السنة والجماعة في قضية الشفاعة لأنبياء الله ﷻ لوجدنا اتفاقًا يكاد يصل إلى الإجماع الذي لا يخالف فيه أحد من العلماء المشهورين، فكلهم متفقون تمامًا على أن الشفاعة من الأنبياء حق إلى العصاة وأصحاب الكبائر من أمة محمد ﷺ.

ثانيًا: بعض أقوال علماء المعتزلة

إن المعتزلة ينكرون شفاعة النبي ﷺ وغيره فيمن استحق النار من أهل الكبائر، وهؤلاء في زعمهم لا يخرجون من النار بعد دخلوها، ويقصرون الشفاعة على التائبين من

---

[42] أبو الحسن الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1369ه/1950م) ح2، ص116.

[43] تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، المحقق: أنور الباز وعامر الجزار، (د.م: دار الوفاء، ط3، 1426هـ /2005م) ح1، ص153.

المؤمنين دون الفساق من أمة محمد ﷺ وتكون برفع درجاتهم في الجنة[44]، لأن إثبات الشفاعة للفساق ينافي مبدأ الوعيد الذي هو أصل من أصول المعتزلة الخمسة التي يقوم عليها مذهبهم. يقول القاضي عبد الجبار: "لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي ﷺ ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها تثبت لمن؟". ثم قال: "فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين"[45]. ويقول في موضع آخر: "فحصل لك بهذه الجملة العلم بأن الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة"[46]. فبذلك، أن الشفاعة عنده تنفع لأهل الثواب في زيادة الفضل في الجنة، ولا تنفع للعصاة في إسقاط العقوبة. وذهب المفسر الزمخشري المعتزلي إلى أن الشفاعة لا تقبل للعصاة من أمة محمد ﷺ. ثم أتى بكلام في حد الشفاعة وأنها للمطيعين لا للعاصين[47]. ويمكن القول إذا كانت الشفاعة للمؤمنين الطائعين الذين وعدهم الله ﷻ بالجنة فقط فما معناها في هذا السياق، إذ أنه ﷻ لا يخلف وعده لمن آمن به، وبالتالي، لابدّ عقلًا أن تكون الشفاعة لأصحاب الكبائر والذنوب من أمة محمد ﷺ وكل من استحق عقوبة حتى ترفع عنه تلك العقوبة، أما الطائع المؤمن الذي لا عقوبة عليه فما جدوى الشفاعة فيه. وتفصيل ذلك سيكون في المباحث التالية إن شاء الله ﷻ.

---

44 محمد بن أحمد السفاريني، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار لشرح الدرة المضية في عقد الرقة المرضية** ح2، ص212.

45 انظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص688.

46 المرجع نفسه، ص690.

47 محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف** ح5، ص262.

تحليل لموقف الإمام الزمخشري من شفاعة النبي ﷺ لأصحاب الكبائر

اتفق المسلمون على أن النبي ﷺ هو الشافع والشفيع والمشّفع يوم القيامة، وأن الشفاعة ثابتة له ﷺ، ولغيره من الملائكة والأنبياء والشهداء بالكتاب والسنة[48]. واتفق أهل السنة والجماعة على إثبات شفاعة النبي ﷺ للعصاة وأصحاب الكبائر من المسلمين الذين ماتوا ولم يتوبوا من ذنوبهم، بينما أنكرها المعتزلة[49]، والإمام الزمخشري قد صرّح منكراً للشفاعة وقال: بأن الشفاعة المذكورة في الكتاب ليست سوى رفع الدرجات وزيادة ثواب المشفوع فيهم من المؤمنين، أما العصاة وأصحاب الكبائر، فهم في نار جهنم خالدون فيها أبدًا، واستدلوا على ذلك بأدلة سنعرض لها إن شاء الله ﷻ بالنقد والتمحيص.

الشفاعة في زيادة الفضل لا غير

اعتمد الإمام الزمخشري في تفسيره لآيات القرآن الكريم عمومًا على خمسة أركان، هي الأركان التي يقوم عليها مذهب الاعتزال. وهذه المبادئ والأركان الخمسة هي التوحيد[50]، والعدل[51]، والوعد والوعيد[52]، والمنزلة بين المنزلتين[53]، والأمر بالمعروف

---

48 انظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص688، بتصرف.

49 انظر: أبو بكر بن الطيب الباقلاني، **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1407ه/1987م)، ص231، بتصرف.

50 التوحيد: هو أن الله ﷻ إله واحد، ليس بجسم، وليس في مكان، فهو في كل مكان بالعلم. وما ورد في القرآن عن يده، يؤوَّل بقدرته، وعن عينه، يؤول بعلمه وهكذا. ففي قوله ﷻ: ﴿**يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِم**﴾ [الفتح:10]، يقولون: قدرة الله فوق قدرة الناس. وفي قوله ﷻ عن سفينة نوح عليه السلام: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا**﴾ [القمر:14]، يقولون: تجري بعناية الله ورعايته. انظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص149، بتصرف.

51 العدل: هو أن الله ﷻ منح العبد القدرة على أن يفعل الشيء وعلى أن لا يفعله. وذلك لكي يأتي يوم القيامة ليأخذ جزاءه على عمله، ولا يعترض على الله أثناء الحساب بأنه هو الذي كتب عليه الشر وألزمه وطلبه منه. ويقول المعتزلة: إذا تحقق العدل، فإنه لا قضاء ولا قدر. والناس هم الذين ينشأون أقدارهم بأيديهم، والله لم يقدر

والنهي عن المنكر[54]. وهذه القضية داخلة في مبدأ الوعد والوعيد عند المعتزلة. حيث ذهبت أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها، خلد في النار، وكان عذابه أخَفَّ من عذاب الكفار. فالله ﷻ موفٍ بوعده منجز لوعيده حتمًا، لأنه صادق ولا مبدّل لكلماته، فهو لا يغفر الذنوب إلا بعد التوبة[55].

إذا تأملنا في حقيقة الشفاعة، نجد أنها تنحصر في إزالة العقوبة أو تخفيفها أو إخراج الناس من النار. وهذا يخالف رأي الإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف، حيث ذهب إلى أن الشفاعة زيادة فضل للمؤمنين، وهي منفية عن العصاة[56]. وذهبت

أي شيء أي إنسان. ويستدلون بقوله ﷻ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [يونس:44]. انظر: المرجع نفسه، ص299، بتصرف.

[52] الوعد: هو قول الله ﷻ للطائع: سأدخلك الجنة، وقوله للعاصي: سأدخلك النار. وفي القيامة يقولون: لابدّ أن يتحقق ذلك، ليس لأننا نجبر الله ﷻ على فعل العدل، بل لأن الله ﷻ هو الذي ألزم نفسه بذلك. وأننا لنحكي عن الله ما حكاه هو عن نفسه. فقد قال ﷻ: ﴿**مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ [ق:29] وهذا الوعد والوعيد في الآخرة يستلزمه نفي الشفاعة، لأنها في نظرهم ضد الحق والعدل. انظر: المرجع نفسه، ص609، بتصرف.

[53] المنزلة بين المنزلتين، فإنما تكون في الدنيا. ومعناها: أن المسلم العاصي يكون في منزلة بين الكفر والإيمان، لأنه ليس بكافر لنطقه بالشهادتين، وليس بمؤمن لعدم عمله بالشريعة. ومن كانت هذه حالته يستحق لقب فاسق. والفسق منزلة بين الكفر والإيمان في الدنيا، أما في الآخرة، فهو خالد في النار استيفاء بمبدأ الوعيد عند المعتزلة. انظر: المرجع نفسه، ص695، بتصرف.

[54] الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان على كل مسلم، لكن تنفيذ الأحكام على العصاة واجب على ولاة الأمر. انظر: المرجع نفسه، ص739، بتصرف.

[55] انظر: أبو لبابة حسين، **موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها**، (الرياض: دار الوفاء، د.ط، 1407ه/1987م)، ص68.

[56] محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف ج5**، ص337.

المعتزلة بالوعيد إلى نكران الشفاعة التي تضافرت آيات القرآن العزيز والسنة الشريفة على تقريرها، ولا دليل لهم على ذلك إلا أنها تتعارض مع ما أحدثوه من الوعيد. مما جعلهم يؤوّلون الآيات التي تثبتها فأعرضوا عنها كليّةً[57]. ونرى هنا أن هذا موقف المعتزلة من العصاة المسلمين موقف متصلب له أبعاد نفسية بل هو متعلقة في حب تعذيب الله ﷻ لخلقه، ولربما نبالغ في القول فنقول إنه ينبع من قساوة في القلب لأنه لابدّ على النظر برحمة إلى الخلق.

نفي الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر

لقد استدل الإمام الزمخشري وفريقه من علماء المعتزلة على نفي الشفاعة للعصاة ولأصحاب الكبائر بأدلة واضحة وكثيرة من الكتاب والسنة والعقل، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الأدلة النقلية

الدليل الأول: قوله ﷻ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:48]. قال الإمام الزمخشري: "فإن قلتَ: هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة؟ قلتُ: نعم، لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقًا أخلّت به من فعل أو ترك، ثم نفى أن يقبل منها شفاعةَ شفيع، فعلم أنها لا تقبل للعصاة. فإن قلتَ: الضمير في ﴿**وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾ إلى أي النفسين يرجع؟ قلتُ: إلى الثانية العاصية غير المجزى عنها، وهي التي لا يؤخذ منها عدل. ومعنى ﴿**وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾: إن جاءت بشفاعة شفيع لم يقبل منها. ويجوز أن يرجع إلى النفس الأولى، على أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها، كما لا

---

[57] انظر: أبو لبابة حسين، **موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها**، ص69.

تجزي عنها شيئًا، ولو أعطت عدلاً عنها لم يؤخذ منها"[58]. ويقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن من استحق العقاب لا يشفع النبي ﷺ له، ولا ينصره؛ لأن الآية وردت في صفة اليوم ولا تخصيص فيها، فلا يمكن صرفها إلى الكفار دون أهل الثواب، وهي واردة فيمن يستحق العذاب في ذلك اليوم، لأن هذا الخطاب لا يليق إلا بهم، فليس أحد أن يطعن على ما قلناه بأن يمنع الشفاعة للمؤمنين أيضًا، ولو كان النبي ﷺ يشفع لهم، لكان قد أغنى عنهم وأجزى، فكان لا يصح أن يقول ﷻ: ﴿**لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا**﴾، ولما صح أن يقول: ﴿**وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾. وقد قبلت شفاعته ﷺ فيهم. ولما صح أن يقول: ﴿**وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ**﴾؛ لأن قبول الشفاعة وإسقاط العقاب إلى المغفرة، أعظم من كل فداء لهم عما قد استحقوه، ولما صح أن يقول: ﴿**وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ**﴾، وأعظم النصرة تخليصهم من العذاب الدائم بالشفاعة. فالآية دالة على على ما نقول من جميع هذه الوجوه"[59].

المناقشة:

إن استدلال الإمام الزمخشري وفرقة المعتزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر باطل؛ وذلك لأن الشفاعة المنفية في الآية هي الشفاعة للكافرين والمشركين، ويدل على ذلك ما يلي:

أولًا: إجماع العلماء والمفسرين من أهل السنة والجماعة على أن المراد بالنفس في الآية الكريمة هي: النفس الكافرة، أي النفس التي مات صاحبها على الكفر والشرك. يقول الطبري: "وهذه الآية وإن كان مخرجها عامًا في التلاوة، فإن المراد بها خاص في

---

58 محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف ج1**، ص266.

59 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، تحقيق: عدنان محمد زرزور، (القاهرة: دار التراث، ط1، 1969ه) ح1، ص90-91.

التأويل...إنما هي لمن مات على كفره غير تائب إلى الله ﷻ[60]. وقال القرطبي: "النفس الكافرة، لا كل نفس"[61]. "فعلى هذا، يكون العام الذي أريد به الخاص"[62].

فإذا كان المراد بالنفس في الآية النفس الكافرة، فالشفاعة المنفية في الآية الشفاعة للكفار لا للعصاة وأصحاب الكبائر؛ وإذًا فلا دلالة في الآية على نفي الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر.

ثانيًا: لقد ثبتت عدة أحاديث في هذا الباب، فعن رسول الله ﷺ أنه قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[63]. وأنه ﷺ قال: «ليس من نبي إلا وقد أعطي دعوة، وإني قد اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي، وهي نائلة إن شاء الله ﷻ منهم من لم يشرك بالله ﷻ شيئًا»[64]. وإذا ثبتت الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر؛ فلابدّ من أن تكون الشفاعة المنفية في الآية إنما هي الشفاعة للكفار؛ جمعًا بين الآية والأحاديث[65]. واقتصر بالكفار الذين أنكروا وحدانية الله ﷻ وماتوا على الكفر والإلحاد والشرك.

---

60 أبو جعفر محمد بن حرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج1، ص637.

61 محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج2، ص78.

62 عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ط، 1404ه) ج1، ص76.

63 أخرجه الترمذي في سننه، انظر: **سنن الترمذي**، كتاب، صفة القيامة والرقائق والورع، باب ماجاء في الشفاعة رقم الحديث: 2435. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، صحيح غريب من هذا الوجه.

64 أخرجه مسلم في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة للأمة، رقم الحديث: 199. وأخرجه الترمذى في سننه، انظر: **سنن الترمذي**، كتب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، رقم الحديث: 3602. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، صحيح.

65 انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج1، ص637؛ ومحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ح2، ص78، بتصرف.

ثالثًا: والآية في سياقها تثبت أن المخاطبين فيها هم اليهود الذين كانوا يعتقدون أن آباءهم الأنبياء سوف يشفعون لهم، فنزلت هذه الآية لردّ هذا الاعتقاد وبيانِ أنه لا ينفعهم عنده إلا التوبةُ إليه من كفرهم والإنابةُ من ضلالهم، وجعل ما سن فيهم من ذلك إمامًا لكل من كان على مثل منهاجهم؛ لئلا يطمع ذو إلحاد في رحمته[66]. وبذلك يكون استدلالهم بهذه الآية على أن العصاة وأصحاب الكبائر لا تنفعهم الشفاعة لا يستقيم وذلك لأن المقصود في الآية: الكافر لا المسلم.

الدليل الثاني: ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾ [غافر:18]. قال الإمام الزمخشري: "إن الشفعاء هم أولياء الله ﷻ، وأولياء الله ﷻ لا يحبون ولا يرضون إلاّ من أحبه الله ﷻ ورضيه، وأنّ الله ﷻ لا يحبّ الظالمين، فلا يحبونهم، وإذا لم يحبوهم لم ينصروهم ولم يشفعوا لهم، قال الله ﷻ: ﴿**وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ**﴾ [البقرة:270]. لأن الشفاعة لا تكون إلاّ في زيادة التفضل، وأهل التفضل وزيادته إنما هم أهل الثواب، بدليل قوله ﷻ: ﴿**وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ**﴾ [الشورى:26]. وعن الحسن ﷺ قال: "والله ﷻ ما يكون لهم شفيع البته"[67]. ويقول القاضي عبد الجبار: "إن الله ﷻ بيّن في هذه الآية أن الظالم لا يشفع له النبي ﷺ، وأن الشفاعة لا تكون إلا للمؤمنين، لتحصل لهم مزية في التفضل مع ما يحصل له ﷺ من التعظيم والإكرام"[68].

---

[66] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج1، ص636، وانظر: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1، ص77، بتصرف.

[67] محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، ج5، ص337.

[68] القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج2، ص600.

المناقشة:

جاء معنى الظلم عند أهل اللغة ليدل على وضع الشيء في غير موضعه[69]، وفي الشريعة: عبارة عن التعدي عن الحق إلى الباطل وهو الجور، وقيل هو التصرف في ملك الغير ومجاوزة الحد[70]. وأعظمه: الكفر والشرك والنفاق[71].

أولًا: إن المراد بالظالمين في الآية هم الكافرون، لأن الظلم إذ أطلق انصرف إلى الكفر، إذ أن الكفر أعظم الظلم، بدليل قول الله ﷻ: ﴿**إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾ [لقمان:13]، ثم قال: ولهذا، لَما نزل قوله ﷻ: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ**﴾ [الأنعام:82]، حزن الصحابة ﷺ حتى قالوا: وأينا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال ﷺ: "ليس هو كما تظنون، وإنما هو من قول لقمان لإبنه: ﴿**يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾[72]. فعلى هذا، فالشفاعة منفية عن الكفار، وصاحب الكبيرة ليس بكافر، فيبطل الاستدلال بالآية.

ثانيًا: إن لفظ الظالمين إما أن يدل على الاستغراق، وإما أن لا يدل عليه. فإن أفاد الاستتغراق، كان المراد من الظالمين مجموعهم، ويدخل في مجموع هذا الكلام الكفار، ونحن نقول بعدم استحقاق هذا المجموع للشفاعة، لأن بعضًا منه هم الكفار، وليس لهم شفيع، فحينئذ لا يكون لهذا المجموع شفيع. وإن لم يفد الاستغراق، كان المراد من الظالمين بعض من كان موصوفًا بهذه الصفة، وعندنا أن بعض الموصوفين بهذه الصفة

---

69 ابن منظور، **لسان العرب**، ج12، ص373.

70 محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص187.

71 انظر: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن، ص**537.

72 أخرجه البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن، باب ولا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم، رقم الحديث: 4776. وأخرجه مسلم في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب، صدق الإيمان وإخلاصه، رقم الحديث: 124.

ليس لهم شفيع، وهم الكافرون. فعلى كلي الاحتمالين، فليس في الآية دلالة على نفي الشفاعة لأصحاب الكبائر[73].

يقول القرطبي: "ليست هذه الآيات عامة في كل ظالم، والعموم لا صيغة له، فلا تعمّ هذه الآيات كل من يعمل سوءًا وكل نفس، وإنما المراد بها الكافرون دون المؤمنين، بدليل الأخبار الواردة في ذلك، وأيضًا فإن الله ﷻ أثبت شفاعة لأقوام ونفاها عن أقوام، فقال في صفة الكافرين: ﴿**فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾، وقال: ﴿**وَلا يَشْفَعُونَ إِلا لِمَنِ ارْتَضَى**﴾، وقال: ﴿**وَلاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ**﴾، فعلمنا بهذه الجملة أن الشفاعة إنما تنفع المؤمنين دون الكافرين...ونحن إن قلنا بعموم العذاب لكل ظالم عاص، فلا نقول إنهم مخلدون فيها، بدليل الأخبار التي رويناها وبدليل قوله ﷻ: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذَلِكَ لِمَن يَّشَاءُ**﴾ وقوله ﷻ: ﴿**إِنَّهُ لا يَيْئَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ**﴾ [يوسف:87]، فإن قالوا فقد قال ﷻ: ﴿**وَلا يَشْفَعُونَ إِلا لِمَنِ ارْتَضَى**﴾ والفاسق غير مرتضى، قلنا: لم يقل لمن يرضى وإنما قال: ﴿**لِمَنِ ارْتَضَى**﴾ ومن ارتضاه الله ﷻ للشفاعة هم الموحِّدون، بدليل قوله: ﴿**لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا**﴾"[74].

ثالثًا: إن الله ﷻ نفى في الآية شفيعًا يطاع، وهذا لا يدل على نفي الشفيع. ألا ترى أنك إذا قلتَ: ما عندي كتاب يباع، لا يلزم منه نفي الكتاب. ثم إن الآية تدل على أنه ليس لهم يوم القيامة شفيع يطيعه الله ﷻ؛ لأنه ليس في الوجود أحد أعلى حالًا من الله ﷻ حتى يقال: إن الله ﷻ يطيعه[75].

---

[73] فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج2، ص69 وج27، ص52.

[74] محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج2، ص77.

[75] فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج27، ص51.

فحينئذ نفي الشفيع المطاع لا يقتضي نفي الشفاعة، وعليه فلا دلالة في الآية على نفي الشفاعة لأصحاب الكبائر؛ وبذلك يبطل استدلالهم بهذه الآية، وذلك أن المقصود في هذه الآية هم الكافرون.

الدليل الثالث: قوله ﷻ: ﴿وَلا يَشْفَعُونَ إِلا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء:28]. قال الإمام الزمخشري: "ومن تحفظهم أنهم لا يجسرون أن يشفعوا إلا لمن ارتضاه الله ﷻ وأهله للشفاعة في ازدياد الثواب والتعظيم"[76]. ويقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن الشفاعة لا تكون إلا لمن كانت طرائقة مرضية، وأن الكافر والفاسق ليسا من أهلها"[77]. ويقول الرازي: "احتجت المعتزلة بقوله ﷻ: **﴿وَلا يَشْفَعُونَ إِلا لِمَنِ ارْتَضَى﴾** على أن الشفاعة في الآخرة لا تكون لأصحاب الكبائر، لأنه لا يقال فيهم إن الله ﷻ يرتضيهم"[78].

المناقشة:

إن معنى الآية: ولا يشفعون إلا لمن رضي الله ﷻ أن يشفعوا له وأذن فيه. ومن ارتضاه الله ﷻ للشفاعة هم الموحِّدون. يقول ابن عباس والضحاك: **﴿إِلا لِمَنِ ارْتَضَى﴾** أي: لمن قال لا إله إلا الله ﷻ[79]. ومما يدل على أن الآية في الموحِّدين قوله ﷻ: **﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** [مريم:87]، يقول المفسرون: إلا من قال لا إله إلا الله ﷻ. فإن قالوا: المرتضى هو التائب الذي اتخذ عند الله ﷻ عهدًا بالإنابة إليه، بدليل قوله ﷻ: **﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾** [غافر:7]، فقلنا: عندكم يجب على الله ﷻ قبول التوبة،

---

76 محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، ج4، ص139.

77 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج2، ص499.

78 فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب** ج3، ص64، وج22، ص160.

79 المرجع نفسه، ج22، ص160.

فإذا قبل الله ﷻ توبة المذنب، فلا يحتاج إلى الشفاعة، ولا إلى الاستغفار. وأيضًا: فقد أجمع أهل التفسير على أن المراد بقوله ﷻ: ﴿**فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا**﴾ من الشرك ﴿**وَاتَّبَعُوْا سَبِيْلَكَ**﴾ سبيل المؤمنين سألوا الله ﷻ أن يغفر لهم ما دون الشرك من ذنوبهم، كما قال ﷻ: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذَلِكَ لِمَن يَّشَاءُ**﴾ [النساء:48][80]. وعلى ذلك، فالآية ليس فيها نفي للشفاعة، وإنما حصر لها للموحِّدين، وصاحب الكبيرة مما سوى الشرك موحِّد، وعليه فيبطل استدلالكم بالآية.

وبذلك استدلالهم بهذه الآية على حصر الشفاعة في الطائعين لأن العصاة لا يرضى الله ﷻ عنهم فغير صحيح لأن الآية لا تعلق لها بالعصاة وإنما تنفي الشفاعة الشركية التي كان المشركون يظنون أنها تنفعهم.

الدليل الرابع: قوله ﷻ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ [الزمر:19]. قال الإمام الزمخشري: "وقوله: ﴿**أَفَأَنتَ تُنقِذُ**﴾ يفيد أنّ الله ﷻ هو الذي يقدر على الإنقاذ من النار وحده، لا يقدر على ذلك أحد غيره، فكما لا تقدر أنت أن تنقذ الداخل في النار من النار، لا تقدر أن تخلصه مما هو فيه من استحقاق العذاب بتحصيل الإيمان فيه"[81]. ويقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن من أخبر الله ﷻ أنه بعدله لا يخرج من النار، فإذا صح أنه أخبر بذلك في الفجار والفساق، فيجب ذلك فيهم. ويدل أيضًا: على أنه ﷺ لا يشفع لهم؛ لأنه لو شفع لهم، لوجب أن يكون منقذًا من النار، وقد نفى الله ﷻ عنه ذلك"[82].

المناقشة:

---

[80] محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج16، ص252؛ وفخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج3، ص64.

[81] محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، ج5، ص298.

[82] القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج2، ص592.

يقال للمعتزلة إن الآية في أهل الكفر والضلال، وليست في أهل التوحيد والإيمان. يقول الطبري: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ**﴾. أفمن وجبت عليه كلمة العذاب في سابق علم ربك يا محمد بكفره[83]. وبكلمة العذاب: هي قوله ﷻ لإبليس: ﴿**لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [ص:85][84].

وإذا كانت الآية في الكافرين، فلا دلالة فيها على نفي الشفاعة عن صاحب الكبيرة، لأنه ليس ممن حقت عليه كلمة العذاب، كيف يكون ممن حقت عليه كلمة العذاب مع قوله ﷻ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾. وقوله ﷻ: ﴿**إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [الزمر:53]. وقوله ﷺ: «من شهد أنه لا إله إلا الله ﷻ، وأن محمدًا ﷺ رسول الله حرم الله ﷻ عليه النار»[85،86] وغيرها من النصوص الدالة على الوعيد بالمغفرة لما مات على التوحيد. وصاحب الكبيرة ليس بمشرك. إذًا فالآية ليست فيه. وعليه فيبطل الاستدلال بها على نفي الشفاعة لصاحب الكبيرة. وعلى التسليم بأن هذه الآية في أهل الكبائر، فإن الرسول ﷺ لا ينقذ أحدًا بنفسه، وبدون مشيئة الله ﷻ وإذنه؛ بل لا يشفع إلا لمن ارتضى الله ﷻ وأذن بالشفاعة له، وصاحب الكبيرة ممن ارتضى الله ﷻ أن يشفع له؛ لأنه مؤمن موحِّد. وبذلك استدلالهم بهذه الآية على نفي الشفاعة في

---

83 أبو جعفر محمد بن حرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج20، ص186.

84 انظر: محمد بن محمد العمادي أبو السعود، **تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ج24، ص606.

85 أخرجه الإمام مسلم، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، رقم الحديث: 29.

86 انظر: فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج26، ص263.

أهل الكبائر في غير محلّه، لأن الآية نزلت في قوم من أهل الشرك، كان النبي ﷺ حرص على هدايتهم وقد سبق في علم الله ﷻ أنهم من أهل الشقاوة.

ثانيًا: الأدلة العقلية

تتمسك المعتزلة بما يرونه دلالة عقلية في إنكار الشفاعة للعصاة، ومن ذلك:

الدليل الأول: قول القاضي عبد الجبار: "لقد دلت الدلائل على أن العقوبة تستحق على طريق الدوام، فكيف يخرج الفاسق من النار بشفاعة الرسول ﷺ والحال ما تقدم؟"[87].

المناقشة:

نقول للمعتزلة إن الأدلة العقلية لا تفيد إلا الأحكام الظنية، والأمور الظنية غير معتبرة في القضايا الاعتقادية المستندة إلى الكتاب والسنة، وإجماع الأمة المطابق للكتاب والسنة. وإن هذا القول الذي زعمتموه دلالة عقلية باطل لمخالفته للكتاب والسنة والإجماع، كما أنه باطل لما يلي:

أولًا: أن الأدلة الدالة على دوام العقوبة عامة، وأدلة إثبات الشفاعة لأهل الكبائر خاصة، والخاص مقدم على العام، فوجب القطع بأن النصوص الدالة على الشفاعة مقدمة على العمومات الدالة على دوام العقوبة[88]، وبهذا يزول الإشكال وتبطل هذه الشبهة.

ثانيًا: هذا القول ينتموه على أصلكم فاسد بتخليد الفاسق في النار، وقد سبق عرض شبهاتكم الواردة حول هذا الكلام عند رأيكم في الوعيد، وإبطاله، فإذا بطل الأصل، بطل الفرع.

---

87 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص689.

88 انظر: فخر الدين الرازي، **الأربعين في أصول الدين**، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، د.ط، د.ت)، ص400-423، بتصرف.

الدليل الثاني: قول القاضي عبد الجبار: "أليس أن الأمة اتفقت على قولهم: اللهم اجعلنا من أهل الشفاعة. فلو كان الأمر على ما ذكرتموه، لكان يجب أن يكون هذا الدعاء دعاء لأن يجعلهم الله ﷻ من الفساق"[89]. ويقول الرازي: "واستدلت المعتزلة على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر بوجوه...إلى أن قال: وسابعها: أن الأمة مجمعة على أنه ينبغي أن نرغب إلى الله ﷻ في أن يجعلنا من أهل شفاعته عليه السلام، ويقولون في جملة أدعيتهم: واجعلنا من أهل شفاعته، فلو كان المستحق للشفاعة هو الذي خرج من الدنيا مُصرًّا على الكبائر؛ لكانوا قد رغبوا إلى الله ﷻ في أن يختم لهم مصرين على الكبائر"[90].

المناقشة:

فهذا الدعاء إنما يدل على أن النفس المؤمنة نفس بشرية عارفة بطبيعتها فكل ابن آدم خطاء، كما قال النبي ﷺ: «كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون»[91]. ومادام الخطأ يصدر من ابن آدم فلابدّ أن يطلب الشفاعة والعفو من الله ﷻ، ولهذا يكون طلب الدعاء مبررًا. يقول القرطبي في معرض الرد على هذه الشبهة: "إنما يطلب كل مسلم شفاعة الرسول ﷺ، ويرغب إلى الله ﷻ في أن تناله لاعتقاده أنه غير سالم من الذنوب، ولا قائم بكل ما افترض الله ﷻ عليه، بل كل واحد معترف على نفسه بالنقص، فهو لذلك يخاف العقاب ويرجو النجاة. وقال ﷺ: «لا ينجو أحد إلا برحمة

---

89 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص692.

90 فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج2، ص61.

91 أخرجه الترمذى في سننه، انظر: **سنن الترمذي**، كتاب، صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في، صفة أواني الحوض، رقم الحديث: 2499. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة.

الله ﷻ، فقيل: ولا أنت يا رسول الله؟ فقال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله ﷻ برحمته»[92،93].

الدليل الثالث: قول القاضي عبد الجبار: "إن الرسول ﷺ إذا شفع لصاحب الكبيرة فلا يخلو، إما أن يشفع، أو لا. فإن لم يشفع لم يجز؛ لانه يقدح بإكرامه. وإن شفع فيه، لم يجز أيضًا؛ لأنا قد دللنا على أن إثابة من لا يستحق الثواب قبيح، وأن المكلّف لا يدخل الجنة تفضلًا"[94].

المناقشة:

إن قول القاضي عبد الجبار: وإن شفع فيه لم يجز ينبني على أن المكلّف لا يدخل الجنة بفضل الله ﷻ ورحمته، وإنما يدخلها بعمله، وأنه متى عمل عملًا صالحًا وجب على الله ﷻ إدخاله الجنة، وإذا لم يعمل لم يجز أن يدخله الله ﷻ إياها. وهذا القول باطل لما يلي:

أولًا: إما كون الإنسان لا يدخل الجنة بفضل الله ﷻ ورحمته، فيبطله قوله ﷻ: ﴿**الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ**﴾ [فاطر:35]. وقوله ﷺ: «لن ينجي أحدكم عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله ﷻ برحمته»[95].

فإذًا، فإن دخول الإنسان الجنة يكون بفضل وفنٍّ من الله ﷻ ورحمته، وإنما العمل

---

92 أخرجه البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث: 6468.

93 محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج2، ص79.

94 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص689.

95 أخرجه البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث: 6463. وأخرجه مسلم في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب، صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله ﷻ، رقم الحديث: 2816.

سبب في تفضيل الله ﷻ على عبده بإدخاله الجنة. وأما بطلان الوجوب على الله ﷻ، فلاستحالة موجب فوقه يوجب عليه شيئًا. وإذا ثبت أن الإنسان يدخل الجنة بفضل الله ﷻ ورحمته، وأنه ﷻ الفعَّال لما يريد، فلا يوجب عليه أحد شيئًا، فلا مانع أن يشفع الله ﷻ نبيه في من شاء من عباده من أهل التوحيد المرتكبين للكبائر لتظاهر الأحاديث بثبوت الشفاعة لهم، وإذا ثبت أن الله ﷻ يشفع نبيه فيهم؛ بطل قولكم، وإن لم يشفع فيه لم يجز، لأن الشفاعة قد ثبتت، فلا مكان لهذا الاحتمال. وعليه فتبطل شبهتكم هذه.

الدليل الرابع: قول القاضي عبد الجبار: "ما قولكم فيمن حلف ليفعل ما يستحق به الشفاعة؟ أليس يلزمه أن يرتكب الكبيرة، ويصير من أهل الفسوق والعصيان"[96].

المناقشة:

يقول الباقلاني: والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

أحدهما: أن نأمره بالتمسك بالإيمان دون فعل الذنوب؛ لأن الشفاعة لا تنال بالذنوب، وإنما تنال بالإيمان دون الذنوب، وهذا مثل أن يشفعوا زيدًا في ذنب صديقه في دار الدنيا إلى من ملك إسقاط ذلك، لا يقال: أنه نال ذلك بالذنب الذي أذنب، وإنما ناله بالصداقة المتقدمة، لا نفس الذنب. ونأمره أيضًا بالطاعة حتى ينال بذلك شفاعة الرسول ﷺ في الزيادة له من البر والنعيم، ونحو ذلك.

الثاني: أنّا نعارضكم بمثل قولك، فنقول لكم ما تقولون فيمن سمع قوله ﷻ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**﴾ [البقرة:222]، فحلف ليفعلن فعلًا يجب عليه فيه التوبة والاستغفار...فإن قالوا: نأمره بالطاعة وفعل الخير، قلنا لهم: هذا لا يصح، لأن الإنسان لا يجب عليه التوبة والاستغفار من فعل الخير بإجماع المسلمين. وإن قلتم:

---

96 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص693.

نأمره بفعل المعاصي والذنوب حى تجب عليه التوبة والاستغفار، فيتوب ويستغفر حتى يتخلص من يمينه، فقد استحللتم ما حرم الله ﷻ وأمرتم بما لا يجوز لمسلم أن يأمر به.

مسألة خلود العصاة وأصحاب الكبائر في النار

ذهب الإمام الزمخشري وأصحابه المعتزلة إلى تخليد العصاة وأصحاب الكبائر في النار، والذي حمل على هذا الاعتقاد الباطل زعمهم بأن المؤمن إذا خرج من الدنيا بكبيرة من الكبائر دون أن يتوب منها فإنه يستحق الخلود في النار، ولا يخرج منها بعد دخولها، لكن عقابه يكون أخف من عقاب الكافر[97]. وهذا ما يعرف بمسألة الوعد والوعيد عند المعتزلة. وأيضًا أن آيات الوعيد تناول الفساق من المسلمين كما تناول الكفرة[98]. واستدلوا على ذلك بما يلي:

أولًا: الأدلة النقلية

الدليل الأول: قوله ﷻ: ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:81]. قال الإمام الزمخشري: "**﴿بَلَى﴾**: إثبات لما بعد حرف النفي، وهو قوله: **﴿لَن تَمَسَّنَا النَّارُ﴾**: أي بلى تمسكم أبدًا، بدليل قوله: **﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾**: **﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾**: من السيئات، يعني كبيرة من الكبائر، **﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾** تلك واستولت عليه، كما يحيط العدو ولم يتفص عنها بالتوبة"[99]. ويقول القاضي عبد الجبار: "دلت الآية على أن من غلبت كبائره على طاعته، لأن هذا هو المعقول من الإحاطة في باب الخطايا؛ لأن ما سواه من الإحاطة التي تستعمل في الأجسام يستحيل فيها، هو من أهل النار مخلد فيها"[100].

---

97 محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج1، ص57-58.

98 انظر: جعفر الصبحاني، **مفاهيم القرآن**، (قم: مؤسسة الإمام الصادق، د.ط، 1420ه)، ج8، ص304.

99 محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف** ج1، ص289.

100 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج1، ص97.

المناقشة:

الخلود في لغة العرب هو المكث الطويل، كما قال الراغب الأصفهاني: "تبري الشيء من اعتراض الفساد، وبقاؤه على الحالة التي هو عليها، وكل ما يتباطأ عنه التغيير والفساد تصفه العرب بالخلود، كقولهم للأثافي: خوالد، وذلك لطول مكثها، لا لدوام بقائها"[101]. وهو نوعان: خلود أمدي إلى أجل وهو الذي توعّد الله ﷻ به أهل الكبائر، وخلود أبدي وهو الذي توعّد الله ﷻ به أهل الكفار والشرك[102]. وبناء على هذا فإن الطبري نظر إلى قوله ﷻ: ﴿**بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً**﴾ على أنها خصه باليهود، على ما صدر منهم من كذب على الله ﷻ حين قالوا: ﴿**لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً**﴾ وإخبار منه لهم أنه معذّب من أشرك ومن كفر به وبرسله، وأحاطت به ذنوبه، فمخلده في النار، فإن الجنة لا يسكنها إلا أهل الإيمان به وبرسوله، وأهل الطاعة له، والقائمون بحدوده كما حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا سلمة قال: حدثني محمد بن أبي محمد، عن سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عباس: ﴿**بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ**﴾ أي: من عمل مثل أعمالكم، وكفر بمثل ما كفرتم به، حتى يحيط كفره بما له من حسنة، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون"[103]. يقول القرطبي: السيئة: الشرك. قال ابن جريج قلت لعطاء: ﴿**بَلَى مَن**

---

[101] أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، ص292.

[102] أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، **شرح العقيدة الطحاوية والمسمى بـــ(إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل)**، شرحها، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، (المملكة العربية السعودية: دار المودة، ط1، 1431ه/2011م)، ج2، ص629.

[103] أبو جعفر محمد بن حرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج2، ص178.

كَسَبَ سَيِّئَةً﴾. قال: الشرك، ثم تلا قوله ﷻ: ﴿**وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ**﴾ [النمل:90][104].

ومما يؤيد قول كل من الطبري والقرطبي وغيرهما من المفسرين: في أن المراد بالسيئة هنا: الشرك. هو قوله ﷻ: ﴿**مَن كَسَبَ سَيِّئَةً**﴾ وهو نكرة في سياق الشرط، فيعم الشرك فما دونه، والمراد به هنا الشرك، بدليل قوله: ﴿**وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ**﴾ أي: أحاطت بعاملها، فلم تدع له منفذًا، وهذا لا يكون إلا الشرك، فإن من معه الإيمان لا تحيط به خطيئته. ﴿**فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ وقد احتج بها الخوارج على كفر صاحب المعصية، وهي حجة عليهم كما ترى، فإنها ظاهرة في الشرك، وهكذا كل مبطل يحتج بآية، أو حديث صحيح على قوله الباطل، فلابدّ أن يكون فيما احتج به حجة عليه"[105].

وبهذا، يتبيّن أن لا حجة للمعتزلة في الآية الكريمة على خلود صاحب الكبيرة من أمة محمد ﷺ في النار؛ لأن الإحاطة لا تصح إلا في شأن الكافر؛ لأن غيره إن لم يكن له سوى تصديق القلب بالإيمان والإقرار به لسانه، فلم تحط به خطيئته، لكون قلبه ولسانه منزهًا عن الخطيئة. وفي الحقيقة توجد آيات كثيرة تؤكد هذا المعنى، وفيها قوله ﷻ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ**﴾ [البقرة:160-161].

الدليل الثاني: قوله ﷻ: ﴿**إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ لا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ**﴾ [الزحرف:74-75]. قال الإمام الزمخشري: "﴿**لاَ يُفَتَّرُ عَنْهُمْ**﴾

---

104 محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج2، ص226.

105 عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ط2، 1426ه)، ص49.

لا يخفف ولا ينقص، من قولهم: فترت عنه الحمى إذا سكنت عنه قليلًا ونقص حرّها. والمبلس: اليائس الساكت سكوت يأس من فرج. وعن الضحاك: يجعل المجرم في تابوت في نار ثم يردم عليه فيبقى فيه خالدًا: لا يرى ولا يرى"[106]. ويقول القاضي عبد الجبار: "إن المجرم اسم يتناول الكافر والفاسق جميعًا، فيجب أن يكونا مرادين بالآية، معنيّين بالنار؛ لأنه ﷻ لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه، فلما لم يبيّنه دل على أنه أرادهما جميعًا. ثم قال: الكلام في أن اسم المجرم يتناول الكافر والفاسق جميعًا ظاهر في اللغة والشرع جميعًا. أما من جهة اللغة؛ فلأنهم لا يفرقون بين قولهم مذنب، وبين قولهم مجرم، فكما أن المذنب شامل لهما جميعًا، فكذلك المجرم. وأما من جهة الشرع: فلأن أهل الشرع لا يفرقون بين قولهم مجرم لزناه، وبين قولهم فاسق لزناه"[107]. ويقول في موضع آخر بعد سياق هذه الآية: "الآية تدل على أن الوعيد بالخلود، لأنها لم تخص مجرمًا من مجرم، وبينت أنهم خالدون في النار، والخلود هو الدوام الذي لا انقطاع له"[108].

المناقشة:

المجرم لغة: المنقطع عن الحق إلى الباطل[109]، وكل مجرم في القرآن فالمراد به الكافر[110].

أولًا: إن المقصود بالمجرمين في الآية الأولى: هم الكافرون. وهذا مذهب مفسريْ أهل السنة.

---

106 محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، ج5، ص456.

107 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص660-661.

108 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج2، ص609.

109 انظر: فخر الدين الطريحي، **مجمع البحرين**، (طهران: مؤسسة البعثة، ط1، 1414ه/1906)، ص287.

110 انظر: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، **معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ط، 1419هـ/1998م)، ج1، ص1284.

يقول الطبري وغيره عند تفسير هذه الآية: "﴿**إِنَّ الْمُجْرِمِينَ**﴾ وهم الذين اجترموا في الدنيا الكفر بالله ﷻ، فاجترموا به فى الآخرة ﴿**فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ**﴾"[111].

وأيضًا يؤيد كون المراد بالمجرمين في الآية هم الكافرون: ما ذكره الرازي في معرض الردّ على استدلال المعتزلة بهذه الآية حيث قال: "إن ما قبل هذه الآية وما بعدها يدل على أن المراد ﴿**الْمُجْرِمِينَ**﴾ الكافرين. أما ما قبل هذه الآية فقوله ﷻ: ﴿**يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ**﴾ [الزخرف:68]. هذا يدل على أن كل من آمن بآيات الله ﷻ وكانوا مسلمين فإنهم يدخلون تحت قوله ﷻ: ﴿**يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ**﴾. والفاسق من أهل الصلاة آمن بالله ﷻ وبآياته وأسلم، فوجب أن يكون داخلًا تحت ذلك الوعد، ووجب أن يكون خارجًا عن هذا الوعيد. وأما ما بعد هذه الآية فقوله ﷻ: ﴿**لَقَدْ جِئْنَاكُم بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ**﴾ [الزخرف:78]. والمراد بالحق هنا؛ إما الإسلام، وإما القرآن، والرجل المسلم لا يكره الإسلام، ولا القرآن، فثبت أن ما قبل هذه الآية يقصد قوله ﷻ: ﴿**إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ**﴾ [الزخرف:74]، يدل على أن المراد من المجرمين الكفار"[112]. فبهذا، يتبيّن أن كلا من هاتين الآيتين وما قبلهما وما بعدها يدل على أن المراد من المجرمين: الكفار. والكفار ليس محل نزاع في أنهم من أهل النار مخلدين فيها؛ كما روي الصدوق في توحيده بسنده عن ابن عمير، قال: سمعت موسى بن جعفر

---

[111] أبو جعفر محمد بن حرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** ج20، ص647، وانظر: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير** ج7، ص329. ومحمد بن محمد العمادي أبو السعود، **تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ج5، ص49.

[112] فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج27، ص272.

يقول: «لا يخلد الله ﷻ في النار إلا أهل الكفر والجحود، وأهل الضلال والشرك»[113]، وبذلك يبطل استدلال المعتزلة بالآيتين على خلود صاحب الكبيرة في النار.

ثانيًا: على فرض التسليم بعموم الآية، وأنها ليست خاصة بالكفار، فإنه ورد ما يبيّن أنها مخصصة بآيات العفو والتوبة، والآيات الدالة على خروج عصاة المؤمنين من النار، كقوله ﷻ: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ**﴾ [الشورى:25]. وكقوله ﷻ: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ**﴾ [الشورى:30]. وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقول الله ﷻ: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»"[114].

وأيضًا فالآيتان معارضة بنصوص الوعد لمن يعمل الصالحات وهو مؤمن، كقوله ﷻ: ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ**﴾ [الزلزلة:7]. وكقوله ﷻ: ﴿**مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ**﴾ [الأنعام:160]. وترجيح عمومات الوعد أولى؛ لأنها أدخل في باب الكرم الإلهي من عمومات الوعيد، ولأن رحمة الله ﷻ سابقة على غضبه، بل تغلب غضبه، فكان ترجيح عمومات الوعد أولى[115].

---

113 خرّجه محمد باقر المجلسي في كتابه، انظر: **بحار الأنوار**، كتاب العدل والمعاد، باب من يخلد في النار ومن يخرج منها، رقم الحديث: 1.

114 أخرجه البخاري في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان بالأعمال، رقم الحديث: 22. وأخرجه مسلم في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، رقم الحديث: 184.

115 فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج3، ص171.

لقد جاءت آية كريمة تحدّد لنا المقصود بالمجرمين، وذلك في سورة الأعراف كما قال ﷻ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ**﴾ [الأعراف:40]. وبذلك استدلالهم على أن المقصود بالمجرمين في الآية هم أصحاب الكبائر غير صحيح وذلك فقد ذكر المفسرون أن المجرمين هم الكافرون.

الدليل الثالث: قوله ﷻ: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الانفطار:14-16]. قال الإمام الزمخشري: "فإن قلتَ لم قطعت قصة الكفار عن قصة المؤمنين و لم تعطف كنحو قوله: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِيْ نَعِيْمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾ وغيره من الآي الكثيرة. قلتُ: ليس وزان هاتين القصتين وزان ما ذكرت، لأن الأولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب، وأنه هدى للمتقين وسيقت الثانية، لأن الكفار من صفتهم كيت وكيت، فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب، وهما على حد لا مجال فيه للعاطف. فإن قلتَ: هذا إذا زعمت أن الذين يؤمنون جار على المتقين، فأما إذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين، ثم عقبته بكلام آخر في صفة أضدادهم، كان مثل تلك الآي المتلوة. قلتُ: قد مر لي أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف، وأنه مبني على تقدير سؤال، فذلك إدراج له في حكم المتقين، وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه"[116]. ويقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن الفاجر وإن كان من أهل الصلاة، فهو من أهل الوعيد ومن أهل النار، وأنه إذا لم يتب ومات على ذلك؛ فهو في الجحيم لا يغيب عنها، وذلك يدل على الخلود؛ لأنهم إذ لم يغيبوا عنها ولا لحقهم موت وقتًا، فليس إلا العذاب الدائم"[117]. ويقول الرازي: "أن القاطعين بوعيد

---

[116] محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص162.

[117] القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج2، ص682.

أصحاب الكبائر تمسكوا بهذه الآية، فقالوا: صاحب الكبيرة فاجر، والفجار كلهم في الجحيم، لأن لفظ الجحيم إذا دخل عليه الألف واللام أفاد الاستغراق"[118].

المناقشة:

من معاني الفجور أنه هيئة حاصلة للنفس بها يباشر أمورًا على خلاف الشرع والمروءة[119]. وبالتالي فإن المراد بالفجار أولاً في الآية: هم الكفار، وهذا ما ذهب إليه المفسرون. يقول الرازي في معرض ردّه على المعتزلة الذين يقولون بخلود أصحاب الكبائر في النار لكونهم من الفجار: "إن دلالة ألفاظ العموم على الاستغراق دلالة ظنية ضعيفة، والمسألة قطعية. والتمسك بالدليل الظني في المطلوب القطعي غير جائز، بل ههنا ما يدل على قولنا: لأن استعمال الجمع المعرف بالألف واللام في المعهود السابق شائع في اللغة، فيحتمل أن يكون اللفظ ههنا عائدًا إلى الكافرين الذين تقدم ذكرهم من المكذبين بيوم الدين، والكلام في ذلك قد تقدم على سبيل الاستقصاء، سلمنا أن العموم يفيد القطع، لكن لا نسلم أن صاحب الكبيرة فاجر، والدليل عليه قوله ﷻ في حق الكفار: ﴿**أولئك هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ**﴾، فلا يخلو إما أن يكون المراد ﴿**أولئك هُمُ الْكَفَرَةُ**﴾ الذين يكونون من جنس الفجرة، أو المراد ﴿**أولئك هُمُ الْكَفَرَةُ**﴾ وهم ﴿**الْفَجَرَةُ**﴾، والأول باطل، لأن كل كافر فهو فاجر بالإجماع، فتقييد الكافر بالكافر الذي يكون من جنس الفجرة عبث، وإذا بطل هذا القسم بقي الثاني، وذلك يفيد الحصر، وإذا دلت هذه الآية على أن الكفار هم الفجرة لا غيرهم، ثبت أن صاحب الكبيرة ليس بفاجر على الإطلاق"[120]. وبهذا، يتبيّن أنه ليست في الآية دلالة على خلود صاحب الكبيرة في النار، لأنها في الفاجر وهو الكافر. فالفرق كبير بينهما إذ أن

---

118 فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب** ج31، ص85.

119 محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص212.

120 فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج31، ص85.

صاحب الكبيرة يوحّد الله ﷻ ولكن الكافر منكر لوجوده ولا يعترف بملائكته وكتبه وأنبيائه.

وثانيًا: لو سلمنا جدلًا أن الفاجر يدخل تحته الكافر والمسلم، لكن قوله ﷻ: ﴿**وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ**﴾ [الانفطار:16]. معناه: أن مجموع الفجار لا يكون غائبين، ونحن نقول بموجبه، فإن أحد نوعي الفجار وهم الكفار لا يغيبون، وإذا كان كذلك؛ ثبت أن الفجار بأُسرهم لا يغيبون، ويكفي فيه ألا يغيب الكفار، فلا حاجة في صدقة إلى أن لا يغيب المسلمون. وإضافةً إلى ذلك، فإن الآية الكريمة معارضة بمجموعة من النصوص الدالة على الوعد بالثواب والتي تتضمن عفو الله ﷻ والتوبة عن عباده مثل: قوله ﷻ: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء:48]. وقوله ﷻ: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ**﴾ [الشورى:25]. وقوله ﷻ: ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ**﴾.

فانطلاقًا من هذه الحجج، فالترجيح يقع مع الآيات المثبتة للشفاعة؛ لأن دليل المعتزلة لابدّ أن يتناول جميع الفجار في جميع الأوقات؛ وإلا لم يحصل مقصودهم، فهو عام. والأدلة الدالة على العفو يكفي في صحتها تناولها لبعض الفجار في بعض الأوقات، فهي خاصة، والخاص مقدم على العام[121]. والآية التي يستدل بها المعتزلة وجب تخصيصها بالآيات الدالة على اختصاص العذاب المؤبّد بالكفار، نحو قوله ﷻ: ﴿**إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّى**﴾ [طه:48]، وقوله: ﴿**إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾ [النحل:27][122]. وبذلك يبطل استدلال المعتزلة بالآية على خلود صاحب الكبيرة في النار.

---

121 المرجع نفسه ج31، ص86، بتصرف.

122 عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، **كتاب المواقف**، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1997م)، ص377-378.

الدليل الرابع: قوله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء:10]. قال الإمام الزمخشري: "﴿**ظُلْمًا**﴾ ظالمين: أو على وجه الظلم من أولياء السوء وقضاته"[123]. ويقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن الفاسق من أهل الصلاة متوعّد بالنار، وأنه سيصلاها لا محالة ما لم يتب، لأن الذي يأكل أموال اليتامى ليس هو الكافر، فلا يصح حمله عليه. ويجب كونه عامًا في كل من هذا حاله، والأغلب ممن يوصف بذلك أن يكون من أهل الصلاة، وأقل أحواله أن يدخل الجميع فيه، فيجب أن يقال بعمومه"[124].

المناقشة:

لقد ردّ القرطبي استدلال المعتزلة بهذه الآية على تخليد صاحب الكبيرة في النار، فقال عند تفسير هذه الآية: "ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب، الذي يعتقده أهل السنة أن ذلك نافذ على بعض العصاة، فيصلى ثم يحترق ويموت، بخلاف أهل الشقاء فإنهم لا يموتون ولا يحيون. لما روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري، قال: قال ﷺ: «إما أهل النار الذين هم أهلها، فيها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناسًا أصابتهم النار بذنوبهم أو قال بخطاياهم، فأماتهم الله ﷻ إماتة، حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعة، فجيء بهم ضبائر ضبائر فبثوا على أنها الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل»[125] ساقط بالمشيئة عن بعضهم، لقوله ﷻ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾

---

123 محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، ج2، ص31.

124 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج1، ص178.

125 أخرجه الترمذى في سننه، انظر: **سنن الترمذي**، كتاب، صفة القيامة والرقائق والورع، باب 11 منه، رقم الحديث: 2435. قال: أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وأخرجه أبو داود في سننه، انظر: **سنن أبو داود**، كتاب السنة، باب في الشفاعة، رقم الحديث: 4739.

[النساء:48]. فالآية تدل على أن الله ﷻ يغفر ما دون الشرك لمن يشاء من عباده"[126].

يتبيّن من ردّ القرطبي أن صاحب الكبيرة إما أن يعذب مدة ثم يخرج من النار، ويدخل الجنة، أو يعفى عنه بمشيئة الله ﷻ، ولكنه في جميع الحالات لا يخلد في النار. كما روي الحسين بن سعيد الأهوازي، عن عمر بن أبان، قال: سمعت عبدًا صالحًا يقول في الجهمنيين: «إنهم يدخلون النار بذنوبهم ويخرجون بعفو الله ﷻ»[127]، وبهذا يبطل استدلال المعتزله بهذه الآية.

الدليل الخامس: قوله ﷻ: ﴿ومَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء:93]. قال الإمام الزمخشري: "فإن قلتَ: هل فيها دليل على خلود من لم يتب من أهل الكبائر؟ قلتُ: ما أبين الدليل وهو تناول قوله: أي قاتل كان من مسلم أو كافر تائب أو غير تائب إلا أن التائب أخرجه الدليل. فمن ادعى إخراج المسلم غير التائب فليأت بدليل مثله"[128]. ويقول القاضي عبد الجبار: "ووجه الاستدلال هو أنه ﷻ يبيّن أن من قتل مؤمنًا عمدًا جازاه الله ﷻ جهنم خالدًا فيها وعاقبه وغضب عليه ولعنه، وفي ذلك ما قلناه"[129]. ويقول في موضع آخر: "وقوله ﷻ: **﴿ومَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾** [النساء:93]، يدل على أن قتل المؤمن علة وجه التعمد يستحق به الخلود في النار...إلى أن قال: ولا يمكن حمل الكلام في الآية على الكافر إذ قتل متعمّدًا، من

---

126 محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج6، ص92.

127 خرّجه محمد باقر المجلسي في كتابه، انظر: **بحار الأنوار**، كتاب العدل والمعاد، باب من يخلد في النار ومن يخرج منها، رقم الحديث: 32.

128 محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، ج2، ص131.

129 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص659.

وجهين: الأول: أنه عام؛ لأن لفظة ﴿**مَنْ**﴾ إذا وقعت في المجازاة كانت شائعة في كل عاقل. الثاني: أنه ﷻ جعل ذلك جزاء لهذا الفعل المخصوص، ولا يعتبر بمحال الفاعلين، بل يجب من أي فاعل كان، أن يكون هذا الجزاء لازمًا له"[130].

المناقشة:

أولًا: أن الخلود في الآية لمستحل القتل، وهو كافر إجماعًا، والكافر مخلد. يقول الطبري عند تفسير هذه الآية ﴿**مُّتَعَمِّدًا**﴾ أي مستحلًا قتله[131]. ويقول القرطبي حاكيًا ما روي عن ابن عباس في معنى قوله ﷻ: ﴿**مُّتَعَمِّدًا**﴾...أنه قال: متعمّدًا أي مستحلًا لقتله، فهذا يُئوّل إلى الكفر إجماعًا، والكافر مخلّد"[132].

وعلى هذا، فالآية لا تناول صاحب الكبيرة لأنها في الكفر، وصاحب الكبيرة لم يخرج من الإيمان إلى الكفر. يقول الطبري: "وقوله ﷻ: ﴿**فَجَزَاؤُه**﴾ أي: يستحق ما ذكره الله ﷻ من العقاب إن شاء أن يجازيه"[133]. وقال أبو السعود بمثل هذا، واستدل بما روي عن ابن عباس عند تفسير هذه الآية حيث قال: ﴿**فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ**﴾ أي: هي جزاؤه، فإن شاء عذبه، وإن شاء غفر له"[134]. ثم قال: "والتحقيق أن ما ورد في الآية إنما هو إخبار منه ﷻ بأن جزاؤه ذلك، لا بأنه يجزيه بذلك، كيف لا؟ وقد قال ﷻ:

---

130 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج1، ص201-202. و**شرح الأصول الخمسة**، ص659.

131 أبو جعفر محمد بن حرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج7، ص340.

132 محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج7، ص43.

133 أبو جعفر محمد بن حرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج7، ص340.

134 انظر: محمد بن محمد العمادي أبو السعود، **تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ج2، ص217، بتصرف.

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 40]. ولو كان هذا إخبار بأنه ﷻ يجزي كل سيئة بمثلها لعارضه قوله ﷻ: ﴿وَيَعْفُوا عَن كَثِيرٍ﴾ [المائدة:15][135].

ثالثًا: على التسليم بأن الآية ليست خاصة في الكافر، والجزاء فيها المقصود به وقوعه، فإنما مخصصة بالنصوص الدالة على العفو بمشيئته ﷻ، والتوبة، وأحاديث الشفاعة الدالة على خروج الموحّدين من النار. يقول القرطبي: الآية مخصوصة بآيات وأحاديث، فمن الآيات، قوله ﷻ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود:114]. وقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى:25]، وقوله ﷻ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء:48]. وتوضيح ذلك؛ أنه ليس الأخذ بظاهر هذه الآية أولى من الأخذ بظاهر هذه الآيات، والأخذ بالظاهرين متناقض، فلابدّ من التخصيص. ثم إن الجمع بين آية الفرقان، وهي قوله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان:68-70]، وبين هذه الآية ممكن، فلا نسخ ولا تعارض؛ وذلك بأن يحمل مطلق آية النساء على مقيد آية الفرقان، فيكون معناه: فجزاؤه كذا إلا من تاب؛ لا سيما وقد اتّحد الموجب وهو القتل، والموجب وهو التوعد بالعقاب. وأما الأخبار المخصصة لعموم الآية فكثيرة منها: حديث عبادة بن الصامت، أنه ﷺ قال: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله ﷻ شيئًا ولا تزنوا ولا تسرقوا ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله ﷻ إلا بالحق، فمن وفي منكم فأجره على الله ﷻ ومن أصاب شيئًا من ذلك فستره الله ﷻ عليه فأمره إلى الله

135 المرجع نفسه، بتصرف.

ﷻ، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه»[136]. وكحديث «أبي هريرة ﷺ عن النبي في الرجل الذي قتل مائة نفس»[137]، ثم أن المعتزلة أجمعوا معنا في الرجل يشهد عليه بالقتل، ويقرّ بأنه قتل، ويأتي السلطان، فيقيم عليه الحد ويقتل قودًا، فهذا غير نافذ عليه الوعيد في الآخرة إجماعًا على مقتضى حديث عبادة، فقد انكسر عليهم ما تعلقوا به من عموم قوله ﷻ: ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّدًا**﴾ [النساء:93]. ودخله التخصيص بما ذكر[138].

من كلام القرطبي؛ يظهر أن الآية مخصوصة بالنصوص الدالة على العفو والتوبة؛ وعليه، فيبطل استدلال المعتزلة بهذه الآية على تخليد صاحب الكبيرة في النار. وعكسه كذلك القول أن القاتل إذا قتل إنسانًا لإيمانه أي قتله لأنه مؤمن فهو بذلك يستحق الخلود في النار ويكون كافرًا بذلك.

ثانيًا: الأدلة العقلية

تتمسك المعتزلة بما يرونه دلالة عقلية في تخليد العصاة وأهل الكبائر في النار، ومن ذلك:

الدليل الأول: عدم خلف وعيد الله ﷻ بالعقاب

ذكر عبد الرحمن الإيجي أن المعتزلة قالوا: "إن الله ﷻ أوعد بالعقاب وأخبر به، فلو لم يعاقب، لزم الخلف في وعيده والكذب في خسره، وهو محال"[139]. يقول القاضي عبد

---

136 أخرجه البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، الباب العاشر، رقم الحديث: 18. وأخرجه مسلم في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها، رقم الحديث: 1709.

137 أخرجه مسلم في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب التوبة باب قبول التوبة وإن كثر قتله، رقم الحديث: 2766.

138 محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج7، ص47.

139 عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، **كتاب المواقف**، ص377.

الجبار: إن الله ﷻ توعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما توعد عليه، ولا يجوز عليه الخلف والكذب[140]. ويستدل على عدم جواز الخلف في الوعيد بقوله ﷻ قال: ﴿**لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [ق:28-29]. ثم قال: "الآية تدل على أن الوعيد الوارد عن الله ﷻ ذلك لا يتبدل ولا يتغير...وأنه لا يجوز فيه الخلف، لأن ذلك يقتضي التبديل، وقد أبى الله ﷻ ذلك في وعيده"[141]. واستدل القاضي عبد الجبار على عدم جواز الخلف في الوعيد "بأنه لو جاز الخلف في الوعيد لجاز في الوعد، لأن الطريق في الموضوعين واحدة"[142].

المناقشة:

يقال للمعتزلة: الوعد إما أن يتوجه للكافر والمشرك أو المعاصي؛ فأما الوعيد الذي توعد الله ﷻ به الكافرين: فإنهم سينالونه حتمًا إذا ماتوا على كفرهم، كما دل على ذلك القرآن الكريم من مثل قوله ﷻ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ**﴾ [النساء:48].

وأما الوعيد الذي توعد به الله ﷻ به العصاة: فإما أن توبوا أو لا. إن تابوا تاب الله ﷻ عليهم وغفر لهم؛ وبذلك يسقط الوعيد عنهم، كما قال ﷻ: ﴿**إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ**﴾ [الفرقان:70]. وأما إذا مات العصاة و لم يتب الله ﷻ عليهم؛ فإنهم تحت مشيئة الله ﷻ، إن شاء عذبه على قدر ذنوبهم بمقتضى عدل ثم أدخلهم الجنة، فلا يخلدوا في النار، بدليل حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: «يدخل أهل الجنة الجنة

---

140 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص136.

141 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **متشابه القرآن**، ج2، ص626.

142 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص136.

وأهل النار النار، ثم يقول الله ﷻ: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»[143]. ففي هذا الحديث دلالة على أن معه إيمان لا يبقى في النار خالدًا؛ بل يخرج منها، وصاحب الكبيرة معه إيمان، فإن شاء الله ﷻ عفا عنه بمقتضى عفوه ورحمته، قال ﷻ: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء:48]. وفي ذلك ردّ على المعتزلة في قولهم: إن الله ﷻ يخلد العاصي في النار إذا لم يتب[144]. ولو سلمنا بأن الخلف في الوعيد يعتبر كذبًا، فإنه من الله ﷻ لا يستلزم الكذب، لما يلي:

أولًا: أن الوعيد مشروط بالشرائط مثل عدم العفو، فلا يلزم منه الكذب، فمحصل آيات الوعيد أنّا نعذبهم إن لم نعف عنهم، ولكن عفونا عنهم، فما نعذبهم، وليس في هذا خلف وعيد حتى يلزم منه الكذب.

ثانيًا: أن معنى آيات الوعيد: إنشاء الوعيد؛ لا إخبار به، فهي لا تتصف بالصدق والكذب، يقول العلماء: إخلاف الوعيد كرم، وأما إخلاف الوعد فكذب. ولهذا وصف الله ﷻ نفسه: ﴿**لاَ يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ**﴾ [الروم:6] وَعْد الله ﷻ مفعول لابدّ منه، ما وعد به عباده فلابدّ منه. أما وعيده، فإنه قد يتخلف في حق المعين بفضل منه وكرم[145]. وأما استدلال القاضي عبد الجبار المعتزلي ومن معه بقوله ﷻ: ﴿**مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلاَمٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [ق:29] على أن الله ﷻ لا يخلف وعيده. فالجواب: لأن الآية تدل على أن الله ﷻ لا يخلف وعيده في الكافر؛ بدليل الآيات التي

---

143 أخرجه البخاري في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم الحديث: 15.

144 عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، **فتح الباري**، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، (الدمام: دار ابن الجوزي، ط2، 1422هـ)، ج1، ص75.

145 أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، **شرح العقيدة الطحاوية والمسمى بـ (إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل)** ج2، ص1149.

قبلها. وبدليل النصوص الدالة على أن الله ﷻ يغفر لمن يشاء من العصاة. قال ﷻ: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء:48]. وذلك جمعًا بين الآيات.

وأما قولهم: "أنه لو جاز الخلف في الوعيد؛ لجاز في الوعد"[146]. فقولٌ فاسد؛ لأن الخلف في الوعد بخل ولؤم، والله ﷻ أكرم الأكرمين، والخلف في الوعيد كرم وجود، وهو من صفاته ﷻ[147]. يقول ابن القيّم: "إخلاف الوعيد لا يذمّ، بل يمدح، والله ﷻ يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز خلف الوعد، والفرق بينهما أن الوعيد حقه، فإخلافه عفو وهبة، وإسقاط ذلك موجب إحسانه، والوعد حق عليه أوجبه على نفسه، والله ﷻ لا يخلف الميعاد"[148]. والرأي الذي ذكره ابن القيم في غاية الوجاهة إذ أنك حينما تهدّد إنسانًا بالعقاب ثم تُلغى ذلك العقاب فهذا يدل على قدرتك وحبك للعفو. وهذا ما يمكن أن نقوله عن الله ﷻ إذ لو أراد أن يعاقب كل إنسان على خطاياه بالعدل لما بقي أحدٌ من غير عقاب، ولكنه تعامل مع عباده بالرحمة والمغفرة.

الدليل الثاني: المؤمن العاصي لا يستحق العفو الإلهي يوم القيامة

يقول القاضي عبد الجبار: "العاصي لا يخلو حاله من أحد أمرين؛ إما أن يعفى عنه، أو لا يعفى عنه. فإن لم يعف عنه، فقد بقى في النار خالدًا، وهو الذي نقوله. وإن عفى عنه، فلا يخلو؛ إما أن يدخل الجنة أو لا. فإن لم يدخل الجنة لا يصح، لأنه لا دار بين النار وبين الجنة، فإذا لم يكن في النار، وجب أن يكون في الجنة لا محالة، وإذا دخل

---

146 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص136.

147 انظر: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1393ه/1973م)، ج1، 396.

148 المرجع نفسه.

الجنة، فلا يخلو: إما أن يدخلها مثابًا أو متفضلًا عليه، لا يجوز إن يدخل الجنة متفضلًا عليه، لأن الأمة اتفقت على أن المكلّف إذا دخل الجنة، فلا بدّ من أن يكون حاله متميّزًا على حال الولدان المخلدين، وعن حال الأطفال والمجانين، ولا يجوز أن يدخل الجنة مثابًا، لأنه غير مستحق، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيح، والله ﷻ لا يفعل القبيح"[149].

المناقشة:

هذه الشبهة باطلة، ولا تدل على تخليد الفاسق في النار، وبيان ذلك أن الفاسق في حال العفو عنه يدخل الجنة تفضلًا من الله ﷻ، بدليل قوله ﷻ: ﴿**الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ**﴾ [فاطر:35]. ولما روي في الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ قال: قال ﷺ: «لن ينجي أحدًا منكم عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله ﷻ برحمته»[150].ففي هذه الآية والحديث: دلالة على أن الله ﷻ يدخل من شاء من عباده الجنة بفضله ﷻ، وعليه فإنه يبطل قولكم: "ولا يجوز أن يدخل الجنة متفضلًا عليه"[151]. إذن، فالفاسق في حالة العفو عنه يدخل الجنة بفضل الله ﷻ ورحمته. أما في حالة عدم العفو عنه، فإن الله ﷻ يعذبه على قدر ذنبه، ثم يدخل الجنة، بدليل قوله ﷻ: ﴿**مَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا**﴾ [الزلزلة:7]. واحتمال رؤية العامل مثقال ذرة من خير ما عمله قبل دخوله النار، أي: بأن يدخل الجنة جزاء لما عمله من الخير ثم يخرج منها ويدخل النار

---

149 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص666.

150 أخرجه البخاري في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث: 6463. وأخرجه مسلم في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب، صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، رقم الحديث: 2816.

151 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص666.

عقابًا لما عمله من الشر، يبطله قوله ﷻ في شأن أهل الجنة: ﴿**لاَ يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِيْنَ**﴾ [الحجر:48]. فلم يبق لرؤيته موضع إلا بعد الخروج من النار.

ومما يدل على أن استيفاء الأجر بالنسبة لمن يدخل النار لا يكون إلا بعد الخروج منها ما في البخاري عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه ﷺ قال: «يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقول الله ﷻ: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»[152]. فعلى هذا: فإن الله ﷻ يعذب العاصي في النار لأجل معصيته، ثم يخرجه إلى الجنة لأجل ما عمله من خير، وأهل الجنة لا يخرجون منها بدلالة الآية: ﴿**وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ**﴾ [الحجر:48][153]. وعليه فإنه يبطل قول المعتزلة: "إن الفاسق في حال عدم العفو عنه يخلد في النار"[154].

بعد أن نظرنا إلى أدلة الفريقَين من القرآن والسنة والعقل، نجد أن الاستدلال بالآيات القرآنية يتمثل في الاعتماد الكلي على التأويل عند الطرفَين. فقد يستدل الفريق الأول بنفس الآية التي استدل بها الفريق الثاني، وإنما الخلاف في تأويلها وتوجيهها، فمن ذلك ما وقف الإمام الرازي وغيره من علماء أهل السنة والجماعة على آيات الشفاعة بنفي الله ﷻ الشفاعةَ عن الظالمين والمجرمين والفجار، الذين هم الكافرون والمشركون، بينما اعتبرها الإمام الزمخشري والمعتزلة خطابًا عامًا فتشمل الكافرين والمشركين والعصاة وأصحاب الكبائر من أهل التوحيد. وإضافةً إلى ذلك،

---

152 أخرجه البخاري في، صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم الحديث: 15.

153 انظر: محمد بن يوسف الكافي، **الحصن والجنة في عقيدة أهل السنة**، (القاهرة: مطبعه النيل، د.ط، 1324هـ)، ص99-100.

154 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص666.

أن الشفاعة المنفية هي التي يثبتها أهل الشرك ومن شابههم من أهل البدع، وأهل الكتاب، والمسلمين الذين يظنون أن للخلق عند الله ﷻ من القدر أي يشفعوا عنده بغير إذنه، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض، فيقبل المشفوع إليه شفاعة شافع لحاجته إليه رغبةً ورهبةً، وكما يعامل المخلوقُ المخلوقَ بالمعاوضة، فالكفار لا تنفعهم شفاعة الشافعين في الآخرة، ولكن قد يُخَفّف العذابُ عن بعضهم، بسبب نُصرته ومعونته، فإنه تنفعه الشفاعة في تخفيف العذاب، لا في إسقاط العذاب بالكلية، وهذا خاص بأبي طالب. وبهذا، يتبيّن أن أدلة الإمام الزمخشري والمعتزلة التي يستدلون بها في نفي الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر مع أنهم في نار جهنم خالدون فيها أبدًا؛ إنما هي الأدلة التي يُستدل بها كلها في الكفرة.

ويظهر لنا أن هذه القضية متصلة اتصالًا كبيرًا بقضية الوعد والوعيد، والخلود لمرتكبي الكبائر غير التائبين، كما أن لها صلة كبرى بموضوع الإيمان ومعناه وشموليته للعمل الصالح.

الخاتمة

الحمد لله ﷻ الذي أعاننا بفضله ورحمته حتى أكملنا هذا البحث وأوصلناه إلى مقاصده، وقد حقق البحث نتائج مهمةً وجليلةً، ومنها:

1. الشفاعة حق من حقوق الله ﷻ المطلقة، وعليه فإنه لا تنفع شفاعة أحد من النبيين أو الملائكة المقربين أو الشهداء أو العلماء إلا بإذن من الله ﷻ وبعد رضاه على الشافع والمشفوع.

2. ذكرت الشفاعة في آيات متفرقة من القرآن الكريم، منها ما ينفي الشفاعة والشفيع بشكل مطلق، وأخرى تثبت ذلك بنسبة الشفاعة لله ﷻ كلها، وعن طريق تقييدها بإذنه ورضاه، وعليه لم يختلف علماء الأمة في ثبوت الشفاعة على الإجمال، وإنما خلافهم كان محصورًا في جوازها للعصاة وأصحابِ الكبائر، الذين خالفوا بذلك فريق المعتزلة الذين نفوا الشفاعة لهم.
3. أثبت البحث أن الإمام الزمخشري كان يؤوّل الآيات القرآنية وفقَ مذهبه وعقيدته الاعتزالية. حيث ذهب إلى أن الشفاعة المذكورة في الكتاب ليست سوى رفع الدرجات وزيادة ثواب المشفوع فيهم من المؤمنين، أما العصاة وأصحاب الكبائر، فهم في نار جهنم خالدون فيها أبدًا.
4. آمن الإمام الزمخشري بشكل راسخ أن الشفاعة لا تنفع العصاة وأصحاب الكبائر، ولكنها تنفع في زيادة الفضل للمرتضين الذين آمنوا بالله ﷻ ظاهرًا وباطنًا وعملوا الصالحات. وذلك داخل في أصل من أصول المعتزلة الخمسة وهو أصل الوعد والوعيد، كما أن لها صلة كبرى بموضوع الإيمان ومعناه وشموليته للعمل الصالح.

5. إن آيات نفي الشفاعة خاصة بالمشركين والكافرين وأما آيات الإثبات إنما هي للموحّدين من المؤمنين، لأن الله ﷻ ارتضى إيمانهم وما يدينون به، فمن وفى منهم ما عليه من حقوق وواجبات دخل الجنة بإذن الله ﷻ، ومن لم يوف ما عليه كان في مشيئة الله ﷻ، إن شاء الله ﷻ أدخله الجنة بإذنه، وإلا دخل النار ثم يخرج منها إما بشفاعة الأنبياء أو برحمة رب السماء، إذ لا يخلد في النار موحّد.